

خالد يعد أهالي المخطوفين بعرض قضيتهم في الاتصالات مع بكرتي



(ميثم هيثم)

وقال : عندما نلتقاكم تعطونا زخما جديدا
لمتابعة تحركنا في سبيل قضيتكم ، لاننا
لانتحرك الا من اجل المستضعفين ، وكل
الذين اصابتهم هذه الحروب الجائرة
المتواصلة في هذا البلد .

وقال : عندما وقع الاتفاق الثلاثي ،
اطلقت سوريا سراح الذين كانوا عندها
من المحتجزين استبشرنا خيرا
وتصورنا بان هناك خطوات لاحقة
ستكون وسيطلق سراح المخطوفين عند
كل الفئات ، ومع الاسف تخيب املنا
لفترة ولكن املنا لن يتخيب باذن الله
فسيبقى لنا امل ، وما مساعينا وموقفنا
الا من اقتناعنا ومن ايماننا بانه لاينفع
على هذه الارض مثل السلام ، مثل
التعاون والحوار ، مثل طريق العقل
طريق الفكر . سبيلنا هذا ، واختيارنا
هذا ، ما هو الا لاننا مقتنعون بانه
الاسلوب الذي ممكن ان نصل عن طريقه
لتحقيق اهدافنا لنعيش على ارضنا
احرار ، كرماء ، مطمئنين باذن الله ،
سنبقى نتابع طريقنا مهما كانت الظروف
وسنبقى نجتهد ونعمل باخلاص حرصا
على وطننا وعلى قضايا المصيرية ،
وحرصا على ان نبقي كرماء واعزاء على
هذه الارض وحرصا على قضايانا
العربية الكبرى وحرصا على صلاتنا
الممتازة مع شقيقتنا سوريا ، وحرصا
على ان نبقي في وجه العدوان الجائر
الظالم من اسرائيل .

اضاف : لن اتأخر عن عرض قضيتكم
على بكرتي ، كما اننا سنحاول دعم
مطالب المحامين براج ونعمة عبر
النواب في المجلس النيابي .
بعد الاجتماع قال براج ان قضية
المخطوفين لم تعد تحتل التاجيل .

المفتي خالد يتحدث الى اهالي المخطوفين

وعد مفتي الجمهورية الشيخ حسن
خالد اهالي المخطوفين بعرض قضيتهم
خلال الاتصالات الجارية مع بكرتي ،
واكد استمرار السير في طريق الحرص
على الصلات الممتازة مع سوريا ،
ومواجهة العدوان الاسرائيلي ، وتوفير
وحدة الارض في مناخ من الديمقراطية
والعدالة والمساواة .

فقد عقد ، امس ، تجمع اهالي
المخطوفين ولجنة اهالي المخطوفين في
صيدا ، اجتماعا مشتركاً في دار
الفتوى ، في حضور عضو لجنة الدفاع
عن الحريات الديمقراطية المحامي
سنان براج ، تم خلاله البحث في ما آلت
اليه قضيتهم ، بعد انقلاب ١٥ كانون
الثاني في المناطق الشرقية .

بعد الاجتماع استقبل المفتي خالد
الاهالي في حضور اعضاء اللقاء
الاسلامي ، وتكلم المحامي براج مشيراً
الى ان عملية قطع رواتب الموظفين
المخطوفين مازال مستمرة ، على الرغم
من الكتاب الذي رفعه بالاشتراك مع
المحامي نعمة حمية ، الى الرئيس رشيد
كرامي لتعديل المادة ٦٥ من قانون
الموظفين للاستمرار في دفع رواتب
الموظفين المخطوفين .

اضاف : كما تقدمنا بمشروع قانون
لانشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي
الخطف ، وتشديد العقوبة على الخطف
وعدم شمول الخطف في العفو العام .
وتكلم فاروق الحبال باسم لجنة اهالي
صيدا فتمنى على المفتي خالد بحث
قضية المخطوفين مع المدير الرسولي
الذي اوفد اليه مبعوثين امس الاول .

ورد المفتي خالد مرحباً بالاهالي